

الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي في الدول العربية

هنا صوفي عبد الحي^(*)

أستاذة العلوم السياسية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية.

مقدمة

يعتبر موضوع الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي من الموضوعات السياسية الهامة التي تزايد الاهتمام بشأنها، منذ أواخر القرن الماضي، وشغلت أذهان العديد من الباحثين والمشرعين والسياسيين المهتمين بمسألة المشاركة السياسية للمرأة. حتى إن أية دراسة مهتمة بإصلاح النظم والتشريعات الانتخابية، اليوم، لا تخلو من طرح هذه المسألة على بساط البحث الجدي. فأغلبية المجتمعات اليوم، تقرّ وتعترف للمرأة بحقوقها في التمثيل النيابي؛ ومع ذلك، فإن حجم تمثيلها يبدو ضعيفاً، بالإجمال، في مختلف برلمانات العالم. بيد أن الفرق شاسع بين الدول المتقدمة والأخرى المتخلفة، لناحية انخفاض النسب إجمالاً في الأخيرة أكثر منها في الأولى. ويلاحظ أن حجم التمثيل النسائي في مختلف برلمانات الدول العربية، من أدنى النسب في العالم كله. لذا تتعالى اليوم، أصوات الكثير من النساء وبعض الرجال من النخب الواعية، منادين جميعهم بالعمل على كسر جمود هذا الواقع وتغييره وحث المجتمع على فعل النمو والتطور، كي تنال المرأة عملياً، كامل حقوقها المدنية والسياسية، وتصل إلى المجالس التشريعية، كما التنفيذية أيضاً. فقد بات الكثيرون مدركين أن صلاح المجتمع وتقدمه، لا يمكن أن يتّما بشكلهما الصحيح، في ظل غياب أو تغييب ما يقارب نصف المجتمع، أي النساء، عن المشاركة في الحياة السياسية؛ حتى إن هذه المشاركة باتت تعتبر، في أكثر الأحيان، من المعايير التي تشير إلى رقي المجتمع ودرجة وعيه، وإلى مدى ديمقراطية النظام السياسي المتّبع. ولذلك، لم يعد ممكناً، اليوم، الاعتداد بتبني النظام الديمقراطي في البلدان النامية على وجه الخصوص، دون حل مسألة ضعف التمثيل النيابي النسائي أو غيابه بالكامل أحياناً.

فكيف تطوّر التمثيل الديمقراطي النيابي، في الأساس، من الاقتراع العام وصولاً إلى

نيل المرأة حقها في التصويت والترشح، من الناحية الفعلية؟ وما هو واقع التمثيل النسائي في البلاد العربية مقارنة ببعض بلدان العالم؟ وما هي الأسباب والمعوقات الكامنة وراء التأخر المذهل في حجم تمثيل المرأة في برلمانات الدول المتخلفة، لا سيما العربية منها. هذا ما سوف نحاول البحث فيه تباعاً، وبطريقة موجزة، تحت العناوين الأربعة الآتية: أولاً – تطوّر التمثيل النيابي الديمقراطي؛ ثانياً – واقع التمثيل النسائي؛ ثالثاً – دور المورثات الثقافية؛ رابعاً – الأسباب السياسية والمعوقات الخاصة بالمرأة.

أولاً: تطوّر التمثيل النيابي الديمقراطي

يعتبر التمثيل النيابي الديمقراطي الذي يتبع نمط الاقتراع العام المتساوي بين جميع المواطنين، والقائم على أساس الفكر الليبرالي الحر وتجاربه، المدمك الأساسي في بناء هيكلية الحكم الديمقراطي غير المباشر. وهو الحكم الأمثل الذي يتوافق وطبيعة الدولة الحديثة، غير القادرة على تطبيق الديمقراطية المباشرة، مثلما كانت مطبقة في زمن الأثينيين، أو كما هي مطبقة الآن، مع شيء من التعديل، في بعض المقاطعات السويسرية. ومن الجدير الذكر، أن المجتمعات السياسية لم تتوصل إلى استنباط هذا النظام الديمقراطي دفعة واحدة؛ بل تطوّر مع وعي الشعوب التي ناضلت ضد ظلم الحكام وجبروتهم. وتنوعت النظم السياسية، بالاتجاه تدريجياً نحو الأخذ بالمزيد من الأساليب الديمقراطية في تنظيم المجتمع وتحديد آلية الحكم. وحصل ذلك كله بالتأكيد، نتيجة تضافر ظروف مناسبة ناجمة، في الأساس، عن تفاعل جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والثقافية... وغيرها من العوامل الأخرى التي تحدّد، عادةً، بنية المجتمع، وترسم نمط العلاقات المجتمعية والسياسية، وتؤثر في تحديد نوعية النظام السياسي.

١ - الاقتراع العام الشامل

أتى نظام التمثيل الديمقراطي النيابي، السائد حالياً في أكثر دول العالم، ثمرة جهود طويلة وصراعات مضنية مرّت ببعض الشعوب، الأوروبية تحديداً، التي وعت قبل غيرها من الشعوب الأخرى، وبدفع من حيوية حركية مجتمعاتها المنفتحة على التغيير والتحديث، أن لها حقوقاً مقدسة، منبعها الطبيعة، ينبغي على الحاكم احترامها وعدم المساس بها. وعلى أساسه، أخذت تسعى من أجل انتزاع هذه الحقوق من الملوك، بطريقة تدريجية. وقد انطلقت البوادر الأولى لهذه المساعي من إنكلترا، في عام ١٢١٥، مع صدور الوثيقة الوضعية المعروفة باسم «الماغناكارتا» أي «العهد الأعظم». ومن خلال هذه الوثيقة، توصل الإنكليز إلى إجبار ملوكهم، على ألا يفرض عليهم أية ضريبة، دون موافقة ممثليهم. ثم بعد ذلك، تفاقم الصراع بين الملوك والنبلاء والبورجوازيين، وتجدّر الصراع بين مختلف الأفرقاء المساهمين في بناء الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ وحدث بنتيجته ذلك الانتقال التدريجي من الحكم المطلق للملوك، إلى الحكم المقيد بقوانين تحدد صلاحيات الحاكم، وتبيّن أطر النظام السياسي الذي يلبي طموحات الشعب وآماله في الحرية والكرامة والعيش بأمن وسلام.

على هذا النحو، نشأ النظام البرلماني في إنكلترا، حيث أصبح الملك الإنكليزي يملك ولا يحكم؛ في حين تركّز الحكم الفعلي في يد البرلمان، المكوّن من ممثلي الشعب، والحكومة المنبثقة عنه. ومن إنكلترا، انتقل النظام الديمقراطي البرلماني إلى العديد من الدول الأوروبية التي تأثرت بالتجربة السياسية الغنية الرائدة وبإبداعات الفكر السياسي المتطوّر لدى الإنكليز. وأخذت القوانين الانتخابية، أينما وجدت، تتطوّر مع تبدل الأزمان وتغيّر الظروف. وكان كلما تقدّم الوعي السياسي لدى الشعوب، نتيجة تكوّن صيرورة مجتمعية جديدة، كلّما ارتقت الأساليب المعتمدة في انتقاء ممثلي الشعب، لتصبح أكثر ديمقراطية. وهكذا تطور التمثيل السياسي تدريجياً، وتبدّلت طرق الوصول إلى الندوة النيابية، من التعيين من قبل الملك إلى الاقتراع بواسطة الشعب.

كان الاقتراع في بداياته في القرن التاسع عشر، في بعض المجتمعات المتقدمة حينها، حقاً محصوراً بفئة معينة من المواطنين ممن ينعمون بقسط محدد من المال أو الملكية، أو بالانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة، وعرف ذلك بالاقتراع المقيد؛ ثم تحوّل بعد ذلك ليصبح اقتراحاً عاماً مساوياً بين الجميع. وهذا يعني أن الاقتراع بات يشمل جميع المواطنين بالتساوي في ما بينهم، كحق من حقوقهم السياسية، ولكنه في الحقيقة لم يكن كذلك!

فالعمومية أو المساواة لم تكن مستوفاة بالتام والكمال، طالما أن النظام الانتخابي كان يستثني فئة النساء وكذلك الخدم والعبيد، من ممارسة حقهم الانتخابي. لأن جميع هؤلاء لم يكونوا بعد، بحسب الذهنية السائدة يومها في ذلك الزمان، قد ارتقوا إلى مرتبة المواطنين. ولم يصبح الاقتراع العام حقاً مساوياً بين الجميع، قولاً وفعلاً، إلا بعدما مارس جميع الأفراد، بمن فيهم النساء، حريتهم في التصويت الفعلي؛ وهو ما تحقق على نحو تطوري تدريجي. ولو عدنا تاريخياً إلى الوراء، إلى زمن المجتمعات القديمة، لوجدنا أن موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية لم يكن مطروحاً، حتى في ظل الديمقراطية الأثينية المباشرة، حيث كانت المرأة مستثناة، أيضاً، كما العبيد والتجار الغريباء، من صفة المواطنة الحرة. صحيح أنه كان للمرأة الدور الكبير، في المجتمعات البدائية البسيطة، بحسب ما تذكره الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية؛ لكنها في العصور القديمة والوسطى وحتى في بدايات العصور الحديثة، بدت بعيدة تماماً عن المشاركة في الحياة العامة. وظلت، منذ العهود الإغريقية والرومانية وحتى بدايات القرن الماضي، معزولة نهائياً عن التعاطي بالشأن العام. وبقيت مهامها محصورة، بصورة عامة، في العناية بشؤون البيت والاهتمام بالرجل والأولاد.

مهما يكن الأمر، يشهد التاريخ القديم، على أن بعض النساء قد تبوّأن سدة الحكم في بلادهم وكنّ ممن أظهرن الكثير من الحكمة والحزم والشجاعة في حكمهن. ولم يتورّعن حتى عن إرسال الجيوش إلى الحروب عند الحاجة، نذكر منهن على سبيل المثال: كليوباترا الملكة الفرعونية، وزنوبيا ملكة تدمر، وبلقيس ملكة سبأ في اليمن، التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وغيرهن الكثيرات. فضلاً عن ذلك، يحدثنا التاريخ أيضاً، عن العديد من النساء اللواتي لعبن، من وراء الكواليس، أدواراً هامة في السياسة، وتركن أثرهن في قرارات العديد من المشاهير من الزعماء والقادة السياسيين في العالم، وكنّ إما أمهات لهؤلاء

الأخيرين أو أخوات أو زوجات أو حتى عشيقات، مثال جوزفين التي كان لها التأثير القوي في نابليون بونابرت الذي غزا الغرب والشرق.

لا شك في أن الحركة المجتمعية الدائمة وانتشار التعليم وتبدل الكثير من القيم واستتباب الوعي بين الشعوب، كانت كفيلة بإزالة مظاهر التمييز بين البشر. فانكسر طوق العبودية في العصور الحديثة، وخرجت المرأة من عزلتها إلى العمل خارج البيت، مثبتةً جدارتها في العديد من الحقول التي لم تكن في السابق، تتجراً على دخولها، مخافة إثارة غضب المجتمع من جرّاء تخطيها التقاليد الاجتماعية الضاغطة في هذا المجال؛ حتى إنها وصلت في بعض الدول المعاصرة، إلى المشاركة في القوى العسكرية والأمنية. ولم تتمكن المرأة من التعاطي في الشأن السياسي وأخذ حقها في التصويت في معظم الدول، المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء، إلا بعد نضالات طويلة، أثمرت نتائجها في بدايات وأواسط القرن الماضي وفي تواريخ متباينة بحسب البلدان.

٢ - حصول المرأة على حقها في التصويت والترشح

ابتدأت انطلاقة المرأة التمهيدية نحو المشاركة السياسية، بفضل تمكّنها من ترك منزلها إلى العمل خارجه، إثر نموّ المجتمعات مع تطوّر ظروفها الاقتصادية على وجه الخصوص. وكان عملها هذا، في البداية، لا يتعدّى نطاق التعليم الابتدائي أو التمريض أو الخياطة... وما شاكل ذلك. واستمرت في ممارستها هذه الشؤون المحدّدة، خاضعةً للنظرة الدونية للرجل الذي لا يثق بقدراتها ويقلّل من أهمية تعاطيها في الشؤون العامة للمجتمع، وبالأخص السياسية منها. ولعل المفارقة الملفتة حقاً للنظر، هي أن الرجل الذي لا يثق بقدرات المرأة، يترك لها، هو نفسه، مهمة على قدر كبير من الأهمية والمسؤولية، أي تربية الأولاد؛ وهي التربية نفسها التي أدّت إلى ما وصل إليه حالها. فكانت الفكرة السائدة في المجتمع تعتبر أن التربية، من المهام الحصرية للمرأة فقط، مغفلةً تماماً دور الرجل التكاملي معها في تربية الأجيال، بناء المستقبل.

عندما أدركت المرأة واقعها، لم تعد تقبل بهذه النظرة المجتمعية المتخلفة والظالمة بحقها، التي تستهين بقدراتها الإنسانية المساوية للرجل. فأخذت تناضل بعزم وثبات، إلى أن تمكنت، في ظل تحولات ظروف مجتمعية مناسبة، من الخروج من قوقعتها الخاصة، والعمل جنباً إلى جنب مع الرجل في ميادين شتى، أثبتت فيها كفاءتها. ثم راحت تطالب بحقوقها السياسية، بكل إصرار وعناد، لا سيما، بدايةً، في إنكلترا، حيث تعرضت في هذا السبيل، إلى شتى أنواع العذابات والتضحيات. ولا نستطيع في هذا المجال، أن ننكر دور بعض الرجال النيرين، ممن أزررو النساء في نضالاتهم هذه، ونخصّ بالذكر منهم، على سبيل المثال، أحد رواد الفلسفة الليبرالية في أواسط القرن التاسع عشر، السياسي الإنكليزي المعروف «جون ستيوارت مل».

كان لا بد لنضالات المرأة في المجتمعات الإنكلو- ساكسونية والأوروبية، من أن تثمر بالنتيجة، لا سيما إثر نمو الوعي العام لدى مجموعة كبيرة من النساء والرجال على حد

سواء، ممن ساهموا في خلق ثقافة ديمقراطية دعت إلى ضرورة تغيير النظرة المجحفة بحق المرأة. وكان أول من سجل سبق إعطاء المرأة حقها في التصويت، ولاية ويومينغ الأمريكية في عام ١٨٦٩^(١) تلتها نيوزيلندا (١٨٩٣)، أستراليا (١٩٠١)، فنلندا (١٩٠٦)، الدانمارك والنرويج وبريطانيا (١٩٢٠)، ألمانيا والولايات المتحدة (١٩٢٠)، النمسا (١٩٢٠)، بولونيا (١٩٢١)، تشيكوسلوفاكيا (١٩٢١)، هنغاريا (١٩٢٢)، السويد (١٩٢٩)، تركيا (١٩٣٠)، إسبانيا (١٩٣١)، فرنسا (١٩٤٤)، إيطاليا (١٩٤٥)، بلجيكا (١٩٤٨)، سويسرا على المستوى الفدرالي (١٩٧١). وفي عام ١٩٩٠، صدر قرار عن المحكمة الفدرالية في سويسرا، يحظر على أية مقاطعة من المقاطعات السويسرية، منع النساء من ممارسة حقهن الانتخابي^(٢).

بهذا الشكل، أصبح من المسلّم به، في دول الغرب قاطبة، قيام المرأة بدورها، تماماً كما الرجل، في المشاركة السياسية، انطلاقاً من الاعتراف بها كإنسانة ومواطنة مدركة وفاعلة في المجتمع. وبعدها، تعمّم هذا الحق في سائر البلدان في العالم، بما فيها معظم البلدان العربية، في فترات متباعدة أحياناً عن بعضها البعض. وكانت الدولة اللبنانية، أول دولة عربية تشرّع حق المرأة في التصويت والترشّح في عام ١٩٥٢، تلتها سورية (١٩٥٣)، مصر (١٩٥٦)، تونس (١٩٥٩)، موريتانيا (١٩٦١)، الجزائر (١٩٦٢)، المغرب (١٩٦٣)، السودان وليبيا (١٩٦٤)، اليمن (١٩٦٧)، الأردن (١٩٧٤)، العراق (١٩٨٠)، جيبوتي (١٩٨٦)، قطر (١٩٩٨)، عمان (١٩٩٤)، البحرين (٢٠٠٢)، الكويت (٢٠٠٥)، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٦).

إذن، لم يعد هناك أي قيد قانوني يحول دون إمكانية وصول المرأة إلى سدة السلطة، في أغلب دول العالم، لمشاركة الرجل في اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية في المجتمع، بعدما بات الجميع يسلم بحق المساواة بين البشر، رجالاً ونساءً على حد سواء. إلا أنه شتان ما بين النصوص الدستورية المنصفة للمرأة والواقع الفعلي المجحف بحقها، لا سيما في التمثيل النيابي. إذ بالرغم من شرعنة حق المرأة القانوني في المشاركة السياسية، إلا أنها على صعيد الواقع الفعلي، لم تنل حظها في التمثيل النيابي على نحو مرضٍ يتوافق ومبدأ العدالة بين المواطنين، المنصوص عنه في معظم الدساتير الحديثة. ومن المؤسف حقاً، أن حجم تمثيلها في الدول العربية تحديداً، يأتي حالياً، في أدنى المستويات بين جميع دول العالم.

ثانياً - واقع التمثيل النيابي النسائي

يشدّد كل الدراسات العلمية الحديثة بصورة قطعية، على عدم وجود أي فارق يذكر، ما بين الرجل والمرأة، في القدرات الذهنية والمؤهلات اللازمة لتحمل المسؤولية في أي ميدان كان، بما فيه الميدان السياسي. وينص معظم القوانين والدساتير الحديثة، على احترام

Philippe Ardant, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, manuel, 11^{ème} ed. (Paris: LGDJ, (١) 1999), p. 159.

(٢) المصدر نفسه.

مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، والتمسك بمبادئ العدالة والمساواة في ما بينهم، فتقرّ وتعترف للمرأة بحقوقها القانوني في التمثيل النيابي. بيد أن التقاليد والذهنيات السائدة المتمسكة بالأفكار النمطية المقيدة للتطور والتحديث، غالباً ما تتحكم في مفاعيل القوانين العصرية، وتحيد بها عن الغاية التي وضعت من أجلها. وهذا ما تتجلى نتائجه بأبهى صورها في غالبية البرلمانات في العالم، التي تملأ مقاعدها أعداد من الرجال تفوق، في كثرتها، أعداد النساء بفوارق فاضحة أحياناً كثيرة؛ علماً أن أعداد النساء في معظم الدول، تساوي أعداد الرجال، لا بل تزيد عليها في أكثر الأحيان.

ولعل نظرة سريعة إلى بعض المسوحات والدراسات، تبين بالأرقام مدى اتساع الهوة في حجم التمثيل النيابي بين الجنسين، وبما لا يدع شكاً للقول بحصول التمييز المجحف بحق المرأة أينما كان في برلمانات العالم، وإن بنسب متفاوتة.

١ - التمثيل النسائي في بعض دول العالم

أظهرت دراسة أعدتها، في العام ٢٠٠٠، اللجنة المختصة بمتابعة قضايا المرأة، التي أنشأها البرلمان البريطاني في عام ١٩٧٦، تحت اسم لجنة «الفرص المتساوية» (EOC Equal Opportunities Commission)، أن المتوسط العالمي لحجم التمثيل النسائي في برلمانات العالم بلغ (عام ٢٠٠٠) ما نسبته ١٥,٦ بالمئة^(٣).

وتبين دراسة أخرى صدرت عن الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٠٨، ضمن سلسلته الدراسية «النساء في البرلمانات الوطنية»، أن المتوسط العالمي لهذا التمثيل قد بلغ ١٨,٤ بالمئة. مما يعني حصول تقدّم في حجم التمثيل النسائي، مقارنةً بدراسة لجنة «الفرص المتساوية» (المذكورة أعلاه)؛ ولكنه تقدّم بطيء جداً، بدليل أنه لم يتجاوز في الثماني سنوات الأخيرة حدود ٣ بالمئة، وهذه الزيادة الطفيفة عائدة في الأساس، إلى اعتماد بعض الدول على نظام الكوتا. كما تضمّنت دراسة الاتحاد البرلماني نفسها، جدولاً بتصنيف ١٨٨ دولة تراتبياً، تبعاً لمعدّل مشاركة المرأة في برلماناتها، استناداً إلى تقارير أودعتها الاتحاد برلمانات هذه الدول لغاية ٢٠٠٨/١٠/٣١^(٤). ولقد أظهر هذا الجدول، مقارنة بجدول آخر أصدره الاتحاد في مرحلة سابقة، في ٢٠٠٣/٩/٢٠، أن رواندا، الدولة الأفريقية النامية، ما زالت منذ عام ٢٠٠٣ (تاريخ تطبيقها نظام الكوتا للمرة الأولى) وحتى التصنيف الأخير لعام ٢٠٠٨، تصدر المرتبة الأولى عالمياً، وبنسبة تمثيل نسائي (في المجلس الأدنى أي مجلس الشعب) ارتفعت من ٤٨,٨ بالمئة (عام ٢٠٠٣) إلى ٥٦,٣٠ بالمئة (عام ٢٠٠٨)؛ متقدّمة في ذلك على السويد، الدولة المتقدمة، التي جاءت بعدها في المرتبة الثانية، وفق التصنيف الأخير لعام ٢٠٠٨، وبنسبة تمثيل ٤٧ بالمئة. في حين احتلت كوبا في السنة نفسها، المرتبة الثالثة،

(٣) انظر: فريدة غلام، الحوار المتمدّن، ١١/١٢/٢٠٠٤، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=27923>.

(٤) يمكن الاطلاع على الجدول والتصنيف الصادر في عام ٢٠٠٨، على الموقع الإلكتروني: <http://www.ipu.org/wmn-f/word.htmf>.

وبنسبة تمثيل ٤٣,٢٠ بالمئة؛ تلتها فنلندا في المرتبة الرابعة وبنسبة تمثيل ٤١,٥٠ بالمئة^(٥).

ولو تابعنا جولتنا السريعة على جدول العام ٢٠٠٨، للاطلاع على نسب التمثيل الشعبي النسائي في بعض الدول الأوروبية المتقدمة، لوجدنا أن نسب التمثيل غير مرضية بالإجمال، وإن كان بعضها يتعدى أو يلامس أحياناً عتبة الـ ٣٠ بالمئة، التي يسعى اليوم العديد من الدول إلى بلوغها عن طريق فرض نظام الكوتا مرحلياً (تنفيذاً لما ورد في مؤتمر بيجنغ لعام ١٩٩٥ الداعي إلى رفع الغبن اللاحق بالمرأة)، مثال إسبانيا التي بلغت لديها نسبة التمثيل النسائي ٣٦,٣ بالمئة (المرتبة العاشرة عالمياً)؛ وألمانيا ٣١,٦ بالمئة (المرتبة ٢٠). أما سويسرا التي تأخرت كثيراً في إعطاء المرأة حقها في التصويت والترشيح (كما رأينا آنفاً)، فقد بلغت هذه النسبة لديها ٢٨,٥ بالمئة (المرتبة ٢٦)، في حين بلغت النسبة في إيطاليا (المتعادلة مع الصين) ٢١,٣ بالمئة (المرتبة ٥٢)، ووصلت في المملكة المتحدة إلى ١٩,٥ بالمئة (المرتبة ٦٠). أما فرنسا، وبالرغم من تطبيقها نظام المحاصصة بالمناصفة (Loi de parité) الذي أصدرته في عام ٢٠٠٠، فإن النسبة لديها لم تتعد ١٨,٢ بالمئة (وحلت في المرتبة ٦٥ عالمياً).

وبعيداً عن أوروبا، وصل معدل التمثيل النسائي في أستراليا، وفق الجدول نفسه (لعام ٢٠٠٨)، إلى ٢٦,٧ بالمئة (المرتبة ٣٢)، وفي اليابان ٩,٤ بالمئة (المرتبة ١٠٧). أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت النسبة ١٦,٨ بالمئة (المرتبة ٧١)، وهي نسبة هزيلة جداً، خاصة إذا ما جرت مقارنتها بدولة في طور النمو، مثال الدولة الأفريقية موزانبيق (الآخذة بنظام الكوتا) حيث بلغت النسبة لديها ٣٤,٨ بالمئة (المرتبة ١٣). في أفريقيا عموماً، تفاوتت نسب التمثيل بين الدول، حيث بلغت، مثلاً، في دولة جنوب أفريقيا ٣٣ بالمئة (المرتبة ١٧ عالمياً)؛ فيما انخفضت في كينيا إلى ٩,٨٠ بالمئة (المرتبة ١٠٦)، وفي الكونغو إلى ٧,٣ بالمئة (المرتبة ١١٧).

أما في آسيا، فقد جاءت النيبال، الآخذة بنظام الكوتا، في المرتبة الأولى آسيوياً (المرتبة ١٥ عالمياً)، وبنسبة تمثيل ٣٣,٢٠ بالمئة؛ متفوقة في ذلك على الهند – التي لا تطبق نظام الكوتا على صعيد تشكيل برلمانها المركزي، الأمر الذي يفسر الفرق الحاصل بين الدولتين – حيث بلغت النسبة لديها ٩,١ بالمئة (المرتبة ١٠٨). وبلغت النسبة في تيمور الشرقية (أيضاً من دون الأخذ بنظام الكوتا) ٢٩,٢ بالمئة (المرتبة ٢٤).

أما أمريكا اللاتينية، فقد شرعت فيها عدة بلدان مؤخراً، تطبيق الكوتا، ضمن استراتيجيتها الهادفة إلى الوصول بالتمثيل النسائي إلى نسبة ٣٠ بالمئة من إجمالي التمثيل البرلماني. ولذلك، تبدو نسب التمثيل النسائي لديها، متفاوتة بين دولة وأخرى. إذ بلغت في فنزويلا، مثلاً، الآخذة بالكوتا، ١٨,٦ بالمئة (المرتبة ٦٣)؛ بينما انخفضت إلى ١٥ بالمئة (المرتبة ٧٩) في تشيلي الراضة لهذا النظام، لأسباب مبدئية تتعلق بالتمسك بالأساليب الديمقراطية الداعمة للمساواة بين المواطنين أمام القانون؛ علماً بأن رئاسة الجمهورية في

(٥) يمكن الاطلاع على جميع تصنيفات وجدول الاتحاد البرلماني الصادرة منذ عام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٨، على الموقع التالي: <http://www.ipu.org/wmn-f/classif-arc.htm>.

تشيلي اليوم، تتولاها امرأة وهي «ميشال أشلي»، التي فازت في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦.

٢ - التمثيل النسائي في الدول العربية

أما بخصوص الدول العربية، فقد بدت نسب التمثيل النسائي لديها (دائماً ضمن تصنيف العام ٢٠٠٨ نفسه) في أدنى المستويات في العالم. غير أن العراق (إثر إقراره نظام الكوتا القاضي بجعل ربع البرلمان من النساء) أتى في مقدمة الدول العربية وبنسبة تمثيل برلماني نسائي بلغت ٢٥,٥ بالمئة (المرتبة ٣٥ عالمياً)؛ تلتها تونس بنسبة ٢٢,٨٠ (المرتبة ٤٤)، ثم الإمارات العربية المتحدة ٢٢,٥ بالمئة (المرتبة ٤٥)، حيث نالت النساء، من أصل ٤٠ مقعداً نيابياً، ٩ مقاعد، ثمانية منها بالتعيين ومقعد واحد فقط بواسطة الاقتراع. ثم جاءت بعدها السودان الآخذة بالكوتا، بنسبة ١٨,١ بالمئة (المرتبة ٦٦)، جيبوتي ١٣,٨ بالمئة (المرتبة ٨٥)، سورية ١٢,٤ بالمئة (المرتبة ٩١)، المغرب الآخذ بالكوتا ١٠,٥ بالمئة (المرتبة ١٠٣)، الجزائر ٧,٧ بالمئة (المرتبة ١١٦)، الأردن الآخذة بالكوتا ٦,٤ بالمئة (المرتبة ١٢١)، لبنان ٤,٧ بالمئة (المرتبة ١٢٥)، الكويت^(*) ٣,١ بالمئة (المرتبة ١٣٠)، البحرين ٢,٥ بالمئة (المرتبة ١٣٣)، مصر ١,٨ بالمئة (المرتبة ١٣٤)، اليمن ٠,٣ بالمئة (المرتبة ١٣٦)، حيث لم تفز سوى امرأة واحدة من أصل ٣٠١ نائب. أما عمان وقطر والسعودية، فلا يوجد لديها تمثيل نيابي نسائي (ولا حتى ذكوري أساساً، لعدم وجود برلمان منتخب لديها).

خلاصة القول، إن هذه المسوحات والأرقام التي تشير إلى تدني نسب المشاركة السياسية للمرأة في العالم، تبين في الواقع، أن هذه المسألة لا تنحصر بالمجتمعات المتخلفة وحدها، بل تطال أيضاً المجتمعات المتقدمة، ولو بنسب أقل. ولا ريب في أن خلف كل رقم من الأرقام الواردة في «التصنيف العالمي»، تراكمات مزمنة لجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة والمتشابكة مع بعضها البعض، والمتفاعلة مع عوامل أخرى إقليمية ودولية، والمكوّنة بالتالي، للصيرورة الثقافية والتاريخية الخاصة بكل بلد من البلدان. وهذا ما يشير في الواقع، إلى دقة مسألة التمثيل النسائي وصعوبة دراستها ومعالجتها بكل جدية، من خلال البحث عن أسبابها ومسبباتها، أملاً في الوصول إلى وضع الحلول المناسبة لها؛ وذلك من أجل تفادي الإمعان في هدر الطاقات المكبوتة لدى المرأة والمفيدة في دفع المجتمع إلى الأمام على طريق النمو والازدهار. ويلاحظ، لدى البحث في هذه الأسباب والمعوقات، أن معظمها يبدو مشتركاً بين كل المجتمعات في العالم؛ وإن يكن تأثيرها أقوى في المجتمعات المتخلفة منها في الأخرى المتقدمة. فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تتحكم في دينامية حركيته وقولبة عاداته وتقاليده وتحديد ثقافته العامة ونمط حكمه

(*) في الكويت لم تفز المرأة حتى الآن بأي مقعد لها في مجلس الأمة الكويتي عن طريق الانتخاب، ولكن بما أن الوزراء، بحسب الدستور، يدخلون في عداد أعضاء هذا المجلس، فإن تعيين وزيرتين جعل مجلس الأمة المكوّن من ٦٥ عضواً - بمن فيهم الوزراء - يضم امرأتين (بحسب آخر انتخابات جرت في أيار/ مايو ٢٠٠٨).

وسياسته. مهما يكن الأمر، فإن بعض الموروثات الثقافية التاريخية، مضافة إلى بعض الأسباب الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هي التي تعيق المرأة بشكل أساسي، وتمنعها من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

ثالثاً: دور الموروثات الثقافية

لدى البحث في أسباب تدني نسب التمثيل النسائي في برلمان أي دولة كانت، تأتي في مقدمة هذه الأسباب، جملة من الموروثات الثقافية المتراكمة عبر التاريخ، والتي جاءت في أساسها، حصيلة تفاعل الأفراد مع مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية ودينية تولدت عنها ذهنية عامة، وصفت بالذكورية، هيمنت على الفكر والفعل في المجتمعات كافة، وإن بنسب متفاوتة. لكن من المؤكد أن الهيمنة الذكورية تبرز اليوم بأوضح صورها في المجتمعات المتخلفة، وخصوصاً العربية منها. إذ يبدو المجتمع العربي اليوم، أسير معتقدات ثابتة يصعب تجاوزها، من دون تبدل الظروف التي أملت هذه الذهنية في الأساس، بشكل عفوي أو إرادي، ومن دون نمو الوعي بأهمية التخلص من هذه الموروثات أو تحديثها بما يتناسب وروح العصر.

ولا يكتمل البحث في الهيمنة الذكورية من دون العودة، بدايةً، إلى الظروف التي أملت انطلاقتها الأولى في التاريخ القديم، حتى نمت في عقول البشر وتحولت، عبر العصور، إلى تقليد استقر في أذهان العديد من الرجال كما النساء. ومن ثم، يمكن البحث تالياً، في ما آلت إليه حال هذه الذهنية في العصور الحديثة والمعاصرة، في البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

١ - نشأة الهيمنة الذكورية في المجتمعات القديمة

إن للهيمنة الذكورية جذورها الضاربة في عمق التاريخ البشري. ولعل ملامحها الأولى قد ابتدأت في التكوّن، مع تبدل النظرة العامة إلى مكانة المرأة في المجتمع، وذلك بتأثير الظروف التاريخية التي مرّت بها المجتمعات البدائية، منذ القدم، ومنذ تحوّلها في عيشها من الاعتماد على الصيد إلى الاعتماد على الزراعة. إذ يرجّح العديد من الكتاب أن الإنسان، في مراحل ما قبل التاريخ، قد عاش لفترات طويلة من الزمن، في ظل مجتمعات عرفت بـ «المجتمعات الأمومية»^(٦). إذ لعبت المرأة الدور الهام الذي آل بالجماعات نحو

(٦) يعتقد البعض، خلافاً لما يعتقده الكثيرون غيرهم، أنه ليس هناك ما يؤكد حقيقة وجود حقبة أمومية، في التاريخ القديم؛ مستشهدين ببعض الدراسات الإغريقية التي أكدت ذلك، واعترفت «فقط، بوجود بعض السمات الدالة على أن المرأة كانت تمثل نوعاً من المركزية الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى هيمنة نسوية على غرار الهيمنة الذكورية التي عرفها العالم منذ أمد طويل». لذا يرى بعضهم في النظام الأمومي، مصطلحاً أو مفهوماً أنتجه أنثروبولوجيو القرن العشرين، أكثر منه حقيقة ثابتة. في هذا الصدد، انظر: لطيفة الأخضر، «نشوء عدم المساواة بين النوعين في المنظور التاريخي المقارن بالتركيز على الحالة العربية»، < <http://www.arab-hdr.org/publications/hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/lakhdar.pdf> > .

العيش ضمن مستقرات زراعية، آمنة إلى حدٍ ما. فإليها، نُسب الفضل في إحراز معظم التقدّم الاقتصادي، حيث تولت مهام القطاف وجمع الثمار وعملت على تطوير الزراعة؛ في حين استمر الرجل، لفترة طويلة، منهمكاً بالصيد بحثاً عن الغذاء. ولعل المرأة، كما يعتقد الكثيرون، هي التي اكتشفت بعض أسرار الظواهر النباتية التي أنارت لها سبل بذر الحبوب الغذائية، ومن ثم تشييل وزراعة النباتات الليفية من الكتان والقطن والقنب وغيرها. وأخذت بالتالي، تغزل الخيوط وتنسج الأقمشة وتحيك الثياب؛ عوضاً عن الرجل الذي كان، قبلها، هو الذي يصنع الثياب من جلود الحيوانات التي يصطادها. ولقد أتقنت فنون الحياكة وصناعة الخزف وأشغال الخشب والبناء، وهي التي كانت تمارس التجارة في أكثر الأحيان^(٧).

لذلك، كانت المرأة في المجتمعات الزراعية الأولى، تتمتع بمكانة مميزة جداً، بلغت حدّ القداسة. فالإنسان القديم الذي لم يكن يدرك بعد سر الحياة، كان ينظر إلى المرأة والأرض معاً، نظرة مقدّسة، انطلاقاً من فكرة التشابه أو الربط ما بين الاثنين؛ باعتبار أن المرأة تهب الحياة من أحشائها، والأرض تمنح عناصر الحياة من ماء وغذاء، من باطنها. لذا فقد أجلّ الأقدمون، بدايةً، الأرض وعبدوها؛ قبل أن يتوجهوا، في خشوعهم، ناحية المرأة، التي باتت في بعض المراحل الغابرة من عمر المجتمعات البدائية الأولى، محاطة بالكثير من مظاهر التبجيل والقداسة. وتحملت لفترة طويلة، أعباء الكثير من الأعمال الزراعية الشاقة (التي ما زال بعضها حتى اليوم، من مهام المرأة في بعض الأرياف).

ومع تطوّر الزراعة والتوصل إلى اختراع المحراث الزراعي، تولّت المرأة قيادة حيوان الحرث، في حين أخذ الرجل يكتفي بمهمة توجيه السكة. وهذه الفكرة انطلقت من تشبيه الأقدمين خط المحراث بفعل الإخصاب الذكوري من ضمن تصوّرهم الشامل للأرض – المرأة. ولما كانت الزراعة، في نظرهم، شكلاً من أشكال الدين، فقد كانوا يؤدون لها القرابين البشرية من النساء، في ظل طقوس وشعوذات سحرية، تنم عن خوف ورهبة من المرأة التي كانوا يقدّرون أن لها قدرات ماورائية يجهلوننها بالكامل. وبما أنهم كانوا يعتقدون بأن الدم مركز الحياة، فقد كانوا يضحون بإحداهن على خط المحراث، مترجّين الأرض أن تزودهم بالحصاد الجيد الوفير^(٨).

ثم ما لبثت ديانة الأرض – الأم هذه، أن اندثرت تدريجياً لصالح آلهة أكثر شخصانية وإنسانية. وكان على هذا الأساس، تبدّل النظرة إلى المرأة لدى غالبية الشعوب القديمة. ومع قيامها بالأعمال الزراعية الشاقة، تحوّلت لتصبح كاهنة في عبادة الخصب. وكان لها نشاطاتها الكهنوتية الاحتفالية، بما فيها تلك التي اتخذت شكل البغاء

(٧) ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران، ج ٦ في ١٦، ط ٢ (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥)، ج ١: نشأة الحضارة، ص ٦١.

(٨) مونيك ببيتر، المرأة عبر التاريخ: تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١ – ١٤.

ذي الصفة القدسية، رمزاً للعلاقة ما بين الخلود والألوهية^(٩).

مع تطوّر المجتمعات الزراعية، بدأ الرجل يحلّ تدريجياً مكان المرأة في الإشراف على زراعة الأرض، ويستولي على زمام الأمور شيئاً فشيئاً؛ لا سيما إثر استبدال المحراث بـ «المعزقة» التي تتطلب قوة بدنية فائقة^(١٠). وهكذا أخذ الرجل يتمايز من المرأة، من خلال تلك الأعمال الشاقة والهادفة إلى تأمين مستلزمات العيش الأساسية، بالإضافة إلى مهامه الجديدة التي تجلّت في حفظ الأمن والدفاع عن الرزق والمجتمع. وبما أن السلطة، كي تحكم سيطرتها على المجتمع، لا بدّ لها من اللجوء إلى القوة القهرية، أو العنف، في فرض النظام وحفظ الأمن، فقد تولى الرجل، بحكم تفوّقه على المرأة في القوة البدنية، سلطة الأمر والنهي في المجتمع. وراح ينتزع من المرأة زعامتها الاقتصادية التي توفّرت لها لفترات طويلة من الزمن، بفضل تمرّسها في شؤون الزراعة. ولما أخذت الجذور البعيدة لمفهوم العوامل البيولوجية عند المرأة تتوضح، بالتزامن مع تراخي فكرة الأمومة، ابتدأت النظرة إلى المرأة تتبدل، من واهبة للحياة، إلى حاضنة للبذرة المزروعة فيها. وبات المنجب الأساسي، برأي الأقدمين، المخصب، أي الذكر وليس الأنثى. وترافق تطور مفهوم الدور الذكوري مع اندثار الاعتقاد بفكرة الأرض - الأنثى، التي حلّت مكانها فكرة الكائن السماوي أو الإله الذكر الأعظم؛ باعتبار أن الأرض لا تستطيع فعل أي شيء من دون خيرات السماء من شمس ومطر^(١١).

وخضعت المرأة للرجل خضوعاً تاماً، بحيث صارت في الكثير من المجتمعات القديمة جزءاً من أملاكه التي يتصرف بها على هواه. فتباع وتشترى، وحتى تورّث للأبناء. وفي بعض المجتمعات الهندية، كانت (وحتى القرن السابع عشر) تدفن حية مع زوجها المتوفي. وانقلبت الآلهة إلى آلهة ذكور، بعد أن كانت قبلها، في غالبيتها من النساء.

وبهذا الشكل، تأكّدت سيطرة الرجل على المرأة، واعترف للرجل بالأبوة في الأسرة، وصارت الملكية تنتقل بالوراثة عن طريق الرجل. وبعبارة أخرى، اندثر حق الأمومة أمام الأبوة، وباتت الوحدة الاقتصادية والشرعية والسياسية والخلقية في المجتمع، ممثلة بالأسرة الأبوية، ويكون على رأسها أكبر رجالها سنّاً^(١٢).

وهكذا إذن، تارّجت مكانة المرأة في المجتمعات البدائية، ما بين القدسية والعبودية. فكانت المرأة بدايةً، هي الأم التي تثير حولها هالة من العاطفة، وهي المالكة لقوى غامضة

(٩) حول البغاء المقدس في الحضارات القديمة، انظر: إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ١٣٠ - ١٣٦.

(١٠) يذكر وول ديورانت بشأن القوة البدنية للمرأة في المجتمعات البدائية «أن ما تراه بين الرجال والنساء اليوم من تفاوت في قوة البدن، لم يكن له وجود فيما مضى، وهو الآن نتيجة البيئة وحدها أكثر منه أصيلاً في طبيعة المرأة والرجل... كانت لها القدرة على المقاتلة حتى الموت في سبيل أبنائها وعشيرتها...». ولعل في ذلك شيئاً من الحقيقة التي توضحها، في عصرنا الحالي، ملاحظة اختلاف القوة البدنية بين نساء الريف والمدن، انظر: ديورانت، قصة الحضارة، ص ٦٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦ - ١٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

وغير منظورة، ينبغي وضعها في خدمة الجماعة؛ ومن ثم، تمّ الانتقال من المجتمعات الأمومية إلى الأبوية.

وتجلّت النظرة السلبية تجاه المرأة في أذهان الفلاسفة والأنثروبولوجيين القدماء، من أمثال أرسطو الذي اعتبر الذكر نموذجاً إنسانياً كاملاً، بينما وجد في ولادة الأنثى بدل الذكر، انحرافاً للطبيعة عن النموذج النوعي، ورأى فيها مسخاً و«ضرورة عرضية». ويبدو أن القديس توما الأكويني، في العصور الوسطى، قد استلهم هذه الفكرة منه، عندما سمى المرأة بـ «الذكر العرضي» أو «الناقص»^(١٣). وتحدثت الأديان السماوية الثلاثة عن الخطيئة الأولى، انطلاقاً من دور حواء التي أغوت آدم في أكل التفاحة. ولذلك حمّلت الديانتان اليهودية والمسيحية حواء وزر هذه الخطيئة. وبالتالي، اعتبرت اليهودية المرأة لعنة من السماء؛ مما كان يبيح للرجل اليهودي في المجتمعات القديمة، أن يبيع ابنته القاصر. وفي القرون الميلادية الأولى، ظهرت الفكرة التي تقول إن المرأة ستكتسب جنساً ذكورياً في ملكوت السماء^(١٤). أما الديانة الإسلامية^(١٥)، فقد حمّلت مسؤولية الخطيئة إلى حواء وآدم معاً على قدم المساواة^(١٦). ومع ذلك، لم تسلم المرأة من النظرة الدونية بحقها، من قبل بعض المسلمين الذين ما فتئوا ينقّبون عن تفسيرات دينية خاطئة، تحطّ من قدر المرأة، على نحو يناقض فحوى الدين الإسلامي الحنيف.

٢ - الهيمنة الذكورية في المجتمعات الحديثة

مع تحوّل المجتمعات من الزراعة إلى الحرف، فالصناعة، في العصور الحديثة، استمر التقليد سيّد الموقف. فالمرأة تتولى الشؤون المنزلية الخاصة، في حين تمتد اهتمامات الرجل إلى المجال الأرحب خارج المنزل. وبهذا الشكل، تركز اقتسام المهام بين الأفراد على أساس الجنس، على الصعيدين العام والخاص، حتى صار من غير اللائق تعاطي المرأة في الشؤون السياسية، إذ بات يعتبر «استرجالاً».

غير أن المجتمعات المتقدمة، مع تبدّل مجمل ظروفها إثر نجاحها في بناء دولها على

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٤) تذكر رواية غنوصية من القرن الثالث لإنجيل توما، الحوار الآتي: «قال بطرس: «لتخرج مريم من بينكم، لأن النساء غير جديرات بالحياة». فقال يسوع: «أنا هنا، فتأت إليّ لأجعلها ذكراً... فكل امرأة تصير ذكراً، ستدخل إلى ملكوت السماوات»، نقلاً عن: بيبتر، المرأة عبر التاريخ: تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا، ص ١٩. وقد كان للفكر الكنسي التولوجي دوره في نمو الثقافة الذكورية التي استمرت في تصليها، في أوروبا، من القرون الوسطى وحتى بزوغ الفكر التغيري مع لوك ومونتسكيو وفولتير وروسو..

(١٥) جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى. فأكلا منها فبنت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى﴾. [القرآن الكريم، «سورة طه»، الآيات ١٢٠ - ١٢١].

(١٦) عبد المتعال محمد الجبري، المرأة في التصور الإسلامي، ط ٢ (بيروت: مكتبة وهبة، [د.ت.])، ص ١٥٤.

أساس الأمة الجامعة للمواطنين، أخذت تتحرّر شيئاً فشيئاً من المعتقدات المتحيّزة ضد المرأة. هذا في الوقت الذي راحت فيه المرأة تعمل وتناضل من أجل انتزاع حقها في المساواة مع الرجل في ميادين شتى، لا سيما منها الاقتصادية والسياسية. ومع تطوّر الفكر السياسي ونظام التمثيل الديمقراطي النيابي على أساس الاقتراع العام الشامل لجميع المواطنين، ذكوراً ونساءً، نمت النظم السياسية الحديثة في البلدان المتقدمة. وعليه، أقرّت الدساتير الحديثة حقوق المواطنين من كلا الجنسين، بالعدل والإنصاف. فأخذت العلاقات القانونية تربط المواطن بالدولة التي تابعت تطوّرهما مع تطوّر الظروف المجتمعية العامة، وباتت تعرف باسم دولة القانون والمؤسسات، تمييزاً لها من الدولة الاستبدادية الخاضعة لمزاجية الحاكم الذي يمثل القانون بشخصه.

وعلى هذا الأساس، كان من أهم ما حدث من مستجدّات في المجتمعات المتقدمة، تبدّل حال الأفراد من مجرد رعايا في حمى الحاكم – الذي كان يستبدّ بهم كيفما يشاء، وقد يمنح بعضهم المكاسب والامتيازات، أو ينزعها عنهم متى يريد – إلى مواطنين في حمى القانون. وبذلك، لم تعد علاقة الأفراد بمجتمعهم السياسي، علاقة قائمة على أساس الخضوع والتبعية للحاكم، وإنما أصبحت علاقة قانونية مبنية على أساس المواطنة، ومنبثقة عن التشريع الذي يتولاه الشعب عن طريق ممثليه في البرلمان. وبالتالي، أصبح المسؤولون والمواطنون يخضعون سواسية للقانون الذي يمنحهم الحقوق ويحمّلهم الواجبات. وهذا هو فحوى كلمة مواطن في الدولة الحديثة. وهذه الكلمة لا تعني الذكور فقط من دون الإناث، بل هم جميعهم مسؤولون، بالتساوي، عن بناء المجتمع وتطويره وإنمائه.

على هذا النحو، توصلت المجتمعات الديمقراطية الحديثة في البلدان المتقدمة، إلى نبذ الأفكار النمطية التقليدية، وساوت في نظرتها بين الرجال والنساء. ولكن ذلك لا يعني أن هذه المجتمعات قد تحرّرت نهائياً من الهيمنة الذكورية، وإنما لم تعد الأخيرة بتلك الحدية الظاهرة بقوة في بلداننا العربية. فالمجتمع العربي الزاخر بالمووروثات التاريخية والثقافية، يبدو اليوم، مثقلاً بتبعات الذهنية الذكورية التي عملت، في ظل النظام الأبوي السائد، على تقوية الروابط القبلية والعشائرية على حساب العلاقات السياسية الوطنية^(١٧). وكان من نتيجة ذلك كله، تكريس جملة من الأسباب التي ساهمت في إضعاف دور المرأة السياسي في مختلف الدول العربية.

ومن المفارقات الملفتة للنظر في عالمنا المعاصر، أن المرأة العربية، رغم ولوجها ميدان العمل خارج المنزل وإثبات جدارتها فيه، ورغم اعتراف الدساتير لها بحقوقها السياسية، ما زالت تعاني انتقاصاً في حقوقها المدنية، وما زالت حظوظها في التمثيل السياسي إما قليلة أو حتى معدومة بالكامل. والمجتمع، من ناحيته، لا يوفر لها الفرصة، لكي تساهم بفعالية في الميدان السياسي. فهو مجتمع تقليدي في غالبية، قائم على أساس سيطرة الرجل واحتكاره

(١٧) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧١ – ٧٩.

مسؤولية أخذ القرارات الهامة في المسائل العامة والخاصة. وتبقى المرأة، بنظر بعض المتمسكين بالتقاليد، من الرجال والنساء على حد سواء، تمثل العنصر اللطيف أو بالأحرى الضعيف الذي لم يخلق للعمل السياسي الخشن، وإنما للاهتمام فقط بالرجل والأولاد والمنزل. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المناهج التعليمية والأساليب التربوية ووسائل الإعلام بشكل عام، من حيث تدري أو لا تدري أحياناً، على تكريس التقاليد التي تفرز صوراً نمطية لمهام المرأة والرجل، وتعيد إنتاجها في المجتمع على الدوام. ويبرز البعض قناعتهم الراسخة بضعف المرأة وعدم جواز توليها المناصب السياسية أو حتى القضائية، بالاعتماد على أحاديث وتفسيرات دينية ضيقة، مثال تمسكهم بما ورد في أحد الأحاديث النبوية الشريفة (بمناسبة تولي «بوران» حكم فارس كوريثة لأبيها كسرى «أبرويز»)^(١٨): «لن يصلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»؛ مغليين، في استشهادهم بهذا القول، الخاص على العام. ولعلّه غاب عن بال هؤلاء أن الإسلام، ومنذ انطلاقة الأولى، قد شكل ثورة اجتماعية رفعت من شأن المرأة، وساوت بينها وبين الرجل في العبادات والتكاليف، وفي الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية، حتى السياسية منها؛ وتناسوا كلامه عزّ وجلّ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾^(١٩).

وفقاً لهذا المنظور نفسه، أكد التقرير السنوي للتنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، أن لا علاقة للدين بأي من الممارسات الخاطئة ضد المرأة، واصفاً حال مجتمعاتنا العربية، بأنها «تغلب العادة على العبادة وتؤسس لمسلّمات ليس لها أصل لا في القرآن الكريم ولا في الأحاديث الصحيحة»^(٢٠). ورأى معدّو التقرير أن إصلاح الأطر الثقافية «يستهدف، على نحو خاص، تحديث التفسير الديني والفقه والتبني الواسع لاستقرارات الاجتهاد المستتيرة». وشجّعوا على أن يصبح ذلك «حقاً واجباً على كل مسلم عالم وقادر على التفقّه في شؤون دينه، سواء كان امرأة أو رجلاً». ونبّهوا إلى أنه «فيما يحتاج العالم إلى بناء جميع القدرات وإطلاقها لدى المواطنين كافة، يظل نصف هذه الطاقات البشرية عرضة للكبح والإهمال في أكثر الأحيان»^(٢١). أما عن وضع المرأة بالنسبة إلى القوانين، فقد رأوا أن الثقافة العربية القبلية، التي تركز التمييز ضد النساء، تلقي «بظلالها على التفسيرات الفقهية التي تركز دونية المرأة بالنسبة إلى الرجل». ورأوا، بعبارة أخرى، أن «البعد الثقافي

(١٨) للاطلاع على السياق التاريخي لهذا الحديث «من رواه وأين ومتى ولما ذا»، انظر: فاطمة المريني، **الحريم السياسي: النبي والنساء**، ترجمة عبد الهادي عباس، ط ٢ (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٣)، ص ٦٥ - ٧٧.

(١٩) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة»، الآية ٧١. بخصوص ما أحدثه الإسلام من ثورة فعلية في المجتمع وتعزيز مكانة المرأة، انظر: صبار خديجة، **الإسلام والمرأة** (الدار البيضاء: بيروت: أفريقيا الشرق، ١٩٩٩)، ص ٤٤ - ٤٧، والحيدري، **النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب**، ص ٢٥٠ - ٢٦٦.

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي** (نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٦)، <http://www.pogar.org/publications/other/ahdr/ahdr2005a.pdf>.

(٢١) المصدر نفسه.

الذكوري كان عاملاً حاسماً في توجيه التفسيرات الفقهية وإكسابها طابعاً دينياً مقدساً». وفي حين تنص دساتير أغلب الدول العربية على حماية حقوق المرأة واحترام مبدأ المساواة بينها وبين الرجل، فإن عدة قوانين في البلدان العربية تنطوي، برأيهم، على تمييز ضد المرأة. وفي ضوءه، استعرضوا في تقريرهم، جملة من الأحكام والممارسات التي تكشف تحيز المشروع العربي ضد المرأة. فذكروا مثلاً، قانون الجنسية الذي يجعل أبناء الرجل الوطني المتزوج بأجنبية يحملون جنسية والدهم تلقائياً، بينما يحرم من الجنسية أبناء الأم الوطنية المتزوجة بأجنبي، إلا إذا كان الأب مجهولاً أو لا جنسية له. واعتبروا، في ختام تقريرهم، أن «نهوض المرأة شرط ضروري لازم للنهضة العربية»، وأنه «يرتبط ارتباطاً سببياً وثيقاً لا تفصل عراه بمصير العالم العربي وتحقيق التنمية الإنسانية فيه». وتوصلوا بالنتيجة، إلى أن «اعتماد الدعم التفضيلي المؤقت، أو التمييز الإيجابي، في إطار زمني محدد، هو من أوجب الواجبات المشروعة في المدى القصير، لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في مختلف مجالات النشاط البشري، ولإزالة التمييز الذي عانت منه النساء لعدة قرون». بيد أن ذلك يستوجب، برأيهم، حدوث «تحول تاريخي ينضوي تحت لوائه المجتمع العربي بأسره، ويستهدف ضمان حقوق المواطنة للعرب كافة نساءً ورجالاً على حد سواء»^(٢٢).

خلاصة القول، لقد ساهمت عوامل تاريخية شتى، إضافة إلى بعض التفسيرات الدينية الضيقة، في فرض الهيمنة الذكورية التي ترسخت في عقول البشر. وأخذت هذه الهيمنة تتكسّر في الواقع الاجتماعي والسياسي، مع تطور المدن وقيام الممالك والإمبراطوريات الكبرى في العصور القديمة والوسطى والحديثة؛ لا سيما بعدما تعمّم النظام الأبوي على نحو شبه عالمي. وفي حين استطاعت المجتمعات المتقدمة في المرحلة المعاصرة، التغلّب على الموروثات السلبية السابقة، حتى نالت المرأة حقها في المساواة مع الرجل على المستوى الفكري والقانوني والعملي العام، فإن المجتمع العربي عامة، ما زال في هذا المضمار، على حاله من السكون والرتابة. وبات معلوماً لدى الكثير من المفكرين أن من غير الممكن تبدّل نظرة المجتمع إلى المرأة في العمق، ما لم يتحرّر الأفراد من العلاقات المجتمعية الضيقة القائمة على أساس العشائرية والعائلية والمذهبية، واستبدالها بأخرى تقوم على أساس المواطنة الحقة التي لا تميّز بين فرد وآخر بسبب الجنس أو غيره. فالروابط المجتمعية الضيقة تميل دائماً ناحية التحجر في الرؤى والمواقف، وتضفي على العلاقات الاجتماعية والسياسية طابعاً تسلطياً أبوياً بطريركياً. فيجد المرء نفسه مكبلاً بالعادات والتقاليد والقيود الفكرية التي تعيق حركته الطبيعية وتعطلّ إبداعاته.

رابعاً: الأسباب السياسية والمعوقات الخاصة بالمرأة

تشكل النظم والأحزاب السياسية المتبعة في البلاد العربية، عاملاً هاماً من عوامل ضعف المشاركة السياسية للمرأة. ومن الملاحظ أن هذا العامل لا ينفصل، في الواقع، عن

(٢٢) المصدر نفسه.

عامل الذهنية الذكورية المهيمنة في المجتمع. فالذهنية الثقافية السائدة تقولب النظم السياسية وفق مفاهيمها، وتتداخل حتى في تشكيل وعمل الأحزاب السياسية. ومعلوم أن الحياة السياسية هي نتاج تفاعل ظروف داخلية مختلفة (من اقتصادية وتاريخية وثقافية ومجتمعية عامة) مع أخرى خارجية، تمر بها البلاد في بعض الفترات من تاريخها.

١ - الأسباب السياسية

من المؤكد أن النظم السياسية المطبقة عموماً في الدول العربية (بنوعها التوتاليتاري والديمقراطي الليبرالي) قد ساهمت في تهيئة الظروف المؤاتية لنمو الأسباب المهيمنة لتفعيل دور المرأة السياسي. فالحكم التوتاليتاري، الاستبدادي بطبيعته، لا يسمح عملياً للمواطنين بالانخراط الحر في العمل السياسي، طالما أنه يعتمد على الأجهزة المخبرية التي تنشر الرعب في النفوس، وتسيطر على الحياة السياسية، وتحصر السلطة بيد الحاكم الفرد، ملكاً كان أم سلطاناً أم أميراً أم رئيساً دكتاتوراً. وفي الحالة الأخيرة، يأخذ النظام شكل حكم جمهوري خاضع لسيطرة حزب أو ديكتاتور يعتلي سدة الحكم عن طريق انقلاب عسكري أو ثورة مسلحة، ويجعل من الحزب الواحد، مظهراً ديمقراطياً لنظام حكمه المطلق. فلا يسمح قطعياً بالتعددية الحزبية، ولا يتقبل فكرة وجود أي شكل من أشكال المعارضة السياسية له ولحكمه. وبالنسبة إلى البلدان المتخلفة التي تزعم الأخذ بالنظم الديمقراطية الليبرالية - ومنها بعض البلدان العربية - فهي، في حقيقتها الفعلية، تتبع أنماط حكم يصح وصفها بشبه الديمقراطية. إذ تنعدم لديها التقاليد الديمقراطية الصحيحة؛ سيما وأنها تفتقر أساساً، في أكثريتها الساحقة، إلى البيئة المناسبة لتفتح الديمقراطية. الأمر الذي يؤدّي، لدى مواطنيها، شعوراً بالإحباط، ويجعلهم يفكرون بعبثية المشاركة في الحياة السياسية. حتى أنهم غالباً ما يُعرضون، في أكثريتهم، عن ممارسة حقهم وواجبهم في الانتخابات النيابية، لأنهم يدركون أن نتيجة الانتخاب تبقى محسومة سلفاً لصالح أصحاب النفوذ المعروفين، ممن يتوارثون السلطة والمناصب القيادية في الدولة، جيلاً بعد جيل. فيصيبهم اليأس من عدم قدرة صوتهم على التغيير، وبالأخص لدى رؤيتهم بعض المحظيين بالسلطة، يعيشون فساداً في العملية الانتخابية، بمساعدة القوانين الانتخابية التي تفضي إلى الفساد وشراء الأصوات وتسخير السلطة المركزية والمحلية والإعلان والإعلام الانتخابيين لصالحهم. هذا في الوقت الذي يحيط به الفاسدون أنفسهم ببعض المتعلمين والمثقفين الذين تحولوا إلى مبرّرين ومنظرين لحكمهم ومصفقين مرتشين لاهثين وراء مصالحهم الخاصة الآنية، على حساب المصالح الوطنية الجامعة.

ويلاحظ أن غالبية المواطنين في العديد من الدول العربية، رجالاً ونساءً، تنأى بنفسها عن المساهمة في الحياة السياسية. ولكن يؤمن بعض المدركين تماماً حقيقة ما يجري، أن لا سبيل إلى تطوّر النظم والمجتمعات العربية على حد سواء، سوى بالتحويل على المواطنين الواعين بأهمية العمل الجاد، وبالمثابرة على النضال من أجل نبذ العادات السيئة

المتأصلة في المجتمع وتغييرها نحو الأفضل. غير أن هذا لا يتم إطلاقاً، ويُعرف الجميع، عن طريق العمل الفردي، وإنما يستوجب وجود أحزاب تأخذ على عاتقها السير، بحسب استراتيجيات مرسومة، وفق عقائد وأيديولوجيات ثابتة، على طريق ترقية الأفراد، وكذلك المجتمع، ودفعهما نحو التطور والازدهار. وهذه الأحزاب موجودة عموماً في المجتمعات المتخلفة بما فيها العربية، وبعضها اقتبس عقائد وأيديولوجيات بعض أحزاب البلدان المتقدمة؛ ولكن شتان ما بين ممارسات القيادات الحزبية في البلدان المتقدمة وممارسات الأخرى في البلدان المتخلفة!

وبالرغم من ازدياد القناعة، يوماً بعد يوم، بفكرة أن عصر الأيديولوجيات قد اندحر اليوم، أمام انتصار منطق القوة والمصلحة وانتشار مبادئ الواقعية والبراغماتية السياسية، إلا أنه يبقى للأحزاب، وتحديدًا في البلدان المتخلفة، دور أساسي ومفصلي تلعبه، لجهة توعية المواطنين إلى حقوقهم وحرّياتهم وتشقيفهم من أجل تفهم المعاني الصحيحة للديمقراطية والمساواة والمواطنة. خاصة، أن كلمة ديمقراطية أصبحت تثير الاشمئزاز لدى الكثيرين، لكثرة ما استهلك استعمالها في غير موضعها السليم.

أما بالنسبة إلى المرأة تحديداً، فأغلب الأحزاب العربية تبدو، في نهجها العام، مقصّرة بحق المرأة؛ كما إن تعاطيها في المسائل السياسية لا ينم عن رغبة صادقة في مساعدة المرأة على تفعيل دورها السياسي. إذ غالباً ما يظهر مثلاً، أن هاجس الأحزاب الأول الذي تسعى من أجله، هو الربح في الانتخابات وإيصال بعض محازبيها إلى أعلى مراكز السلطة والقرار في الدولة. ولهذا السبب، فإنها لا تخاطر بترشيح امرأة في مجتمع ذكوري يضمن الفوز للرجل؛ هذا فضلاً عن أن غالبية الأحزاب تضم في عضويتها أغلبية من الرجال، ورؤساؤها أيضاً من الرجال.

بالإضافة إلى ذلك، إن الأحزاب في المجتمعات المتخلفة على وجه الخصوص، تأخذ طابع المجتمع المحلي المناطقي، لجهة ارتكازها على العلاقات المجتمعية الضيقة والمبنية على أساس القبلية أو العشائرية أو العائلية أو حتى الطائفية والمذهبية. فالمرشح في هذه المجتمعات لا يظهر في حقيقة أمره، كمواطن يسعى إلى الفوز مدعوماً من حزبه الوطني، ليصبح ممثلاً عن الأمة التي ينتمي إليها، وإنما يبدو ممثلاً عن الوحدة المجتمعية التي يرتبط بها برباط القبلية أو العشائرية... أو غيرها من الصلات المجتمعية الضيقة التي تفتت الوطن وتعيق سبل توحده وصلابته. وتنغمس الأحزاب، تبعاً لذلك، في معترك السياسات الفئوية الضيقة، مهينةً الفرص السهلة أمام محازبيها، كي تتغلغل في ما بينهم الحساسيات الغرائزية المهيمنة على المجتمع. وهنا، تكون الأحزاب قد انحدرت بهذا الشكل، إلى مستوى محازبيها من الجهلة، بدل أن ترتقي بهم إلى مستوى العقائد والمثل العليا التي آمنت بها وقامت على أساسها، ومن المفترض أن تعمل على تعميمها داخل المجتمع!

خلاصة القول، إن النظم والأحزاب السياسية في البلدان المتخلفة، تتحمّلان قسماً وافراً من المسؤولية في عدم إفراح المجال أمام المرأة، لتعزيز مشاركتها السياسية.

٢ - المعوقات الخاصة بالمرأة

إذا كان من غير الممكن فصل الأسباب السياسية عن تلك العائدة إلى المجتمع ككل، فإنه من غير الممكن بالمثل أيضاً فصل الأسباب الخاصة بالمرأة عن الأخرى السياسية. فكل الأسباب مترابطة ومتشابكة ببعضها البعض بطريقة جدلية، بحيث تبدو كل واحدة منها سبباً ونتاجاً للأخرى؛ وهذا ما يجعل من هذه الأسباب جميعها كتلة متراسة من التعقيدات. فالمرأة، بصورة عامة، تتحمل جزءاً هاماً من مسؤولية عدم إرساء دورها في المشاركة السياسية على نحو فعال. وتتعاظم نسبة هذه المسؤولية أو تقل بحسب المجتمعات ودرجة تقدمها أو تخلفها.

بصورة أولية، هناك معوقات ذاتية تنبع من طبيعة دور المرأة التقليدي ضمن حياتها الخاصة. فهي، كأم وزوجة، ترتب عليها مسؤوليات ومهام خاصة، تتولاها بمفردها في معظم الأحيان، دون أي مساعدة من الرجل. فاختصاصها الطبيعي الوحيد، بعُرف المجتمع الذكوري، يتلخص في قيامها بالمهام المنزلية والاهتمام بالرجل وتربية الأولاد (وكان التربية ليست مهمة مشتركة بين الزوجين لمصلحة الأولاد أنفسهم!). لذلك تجد المرأة نفسها، في خضم المشاغل البيتية التي تثقل كاهلها، دون مساعدة الزوج أو الأهل في أغلب الأحيان، أو في غياب المؤسسات الخاصة الداعمة لها، بعيدة عن الاهتمام بالشؤون السياسية أو حتى عن التفكير بما هو خارج إطار اهتماماتها العائلية والشخصية. حتى إذا ما فرغ بعضهم من مشاغلهم البيتية، عمدن إلى التفرغ ضمن مجتمعات أنثوية مغلقة (كتلك مثلاً المعروفة محلياً في لبنان باسم «الصبحيات»): الأمر الذي يؤدي إلى ضيق أفق تفكيرهن، وتسطيح عقولهن، وعدم تحللهن للاختلاط بالرجال من أجل التعاطي بقضايا مشتركة بين بعضهم البعض في المجتمع الواحد. ونتيجة ذلك، تبعد المسافة الفكرية بينهن وبين أزواجهن (هذا إذا كانوا هم، أساساً، ممن يهتمون بالشأن العام) ويصبحن عاجزات فعلياً، عن التفكير الجدّي بأي أمر مجتمعي. وهذا ما يجعل البعض يستخف بالمرأة ويستهزئ، أو ربما يبتسم أو حتى يضحك بسخرية، لمجرد التفكير بإقدامها على التعاطي بالشؤون السياسية، معللاً السبب بطبيعتها البيولوجية، التي تملي عليها، برأيه، أداء وظيفتها التقليدية، بعيداً عن السياسة وهمومها التي تدخل في صلب اختصاص الرجل حصرياً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الرجال قد لا يختلفون عن مثال أولئك النسوة، لجهة عجزهم الفكري الخاص عن فهم الشأن السياسي، ولكن يبقى ذلك من حقهم. وإذا أخطأ الرجل في الشأن السياسي، فلا تكون ردة فعل المجتمع مماثلة في عنفها النقدي لخطأ المرأة في الميدان نفسه.

في المحصلة النهائية، لقد أثرت التراكمات المزمنة للتقاليد الجامدة، وما خلفته من نظرة استخفاف مجحفة بحق المرأة، في طبائع بعض النساء؛ بحيث ترك بعضهن بالإجمال، أسير وضع نفسي، تسبب في إعاقتهن عملياً عن التفاعل الإيجابي في الحياة العامة. وأصبحن في وضع نفسي، فقدن معه الثقة بأنفسهن وبقدرةهن على التعاطي في الشؤون السياسية، ولذلك آثرن الابتعاد عن المشاغل السياسية وفضّلن عدم الخروج إلى الحياة العامة، وتحمل المسؤولية السياسية واحتمال الفشل فيها. ومع ابتعادهن المزمّن عن التعاطي في الشؤون

العامّة، أصبح لديهن نقص في الخبرة اللازمة لفهم العمل السياسي ومزاوَلته. وهنا لا بد من التنويه إلى أن أنه لا يجوز تعميم هذا الوضع النفسي على جميع النساء؛ بل إن الكثيرات منهن استطعن تكييف واقعهن بطريقة متوازنة بين عملهن على الصعيد الخاص والعام. وهما هي المرأة في المجتمعات المتقدمة، قد تمكنت عملياً، في ظل نظم ديمقراطية حرة، من تخطي العديد من المعوقات المذكورة سابقاً، وأصبحت في بعض الدول المتقدمة قاب قوسين أو أدنى من تحقيق التعادل في التمثيل النيابي بين الجنسين، كما يحصل مثلاً حالياً في السويد (٤٧ بالمئة) أو فنلندا (٤١،٥ بالمئة).

أما في بلدان العالم الثالث، فصحيح أن بعض النساء قد حققت النجاحات في مجال العلم والعمل، وخاض التجارب الرائدة في الميادين الاجتماعية والسياسية، ولكن الغالبية، ما زال ينقصها الوعي اللازم للاطلاع والتعرّف على حقوقها المشروعة قانوناً. ومعلوم أن هذه البلدان تعاني عموماً الفقر والمرض والجهل وارتفاع نسب الأمية، وللنساء من ذلك كله النصيب الأكبر^(٢٣). وفي ظل ظروف كهذه، مضافة إلى الذهنية الذكورية المهيمنة على عقل المجتمع وفكره، يبدو عدم المساواة في التمثيل النيابي بين الجنسين، النتيجة الحتمية لهذا الواقع. وإذا ما تمكن بعض النساء من تجاوز هذه الظروف الصعبة، بفضل وعيهم وذكائهن إثر تبدل بعض الذهنيات والظروف العامة، والإقدام على الترشح لمقعد نيابي؛ فإنهن غالباً ما يواجهن بحملات عنصرية ضدهن، إضافة إلى ما يلاقين من صعوبات مادية أثناء المنافسة في المعركة الانتخابية. والدولة من جهتها، تبدو مقصرة في أغلب الأوقات، لا سيما

(٢٣) نبّه التقرير السنوي الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» في عام ٢٠٠٦، من تدهور وضع المرأة في البلدان العربية، حيث جاءت في المراتب الأخيرة ضمن قائمته التي شملت بدراستها ١٢٨ دولة. وأوضح أن نسبة الأمية في الوطن العربي قد بلغت حد ٥٠ بالمئة بين النساء و ٣٠ بالمئة بين الرجال. وهذه النسبة، عدّت من أعلى النسب في العالم (إذ بلغت نسبة الأمية بين الفتيات في مصر معدل ٥٢ بالمئة، في حين بلغت حد الصفر في كوبا وقريباً منها في الفلبين وسريلانكا). هذا ولم يغفل التقرير وجود فوارق في هذا الصدد بين الدول العربية، عندما أوضح أن نسبة البنات اللواتي يرتدن المدارس في كل من تونس والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية، أعلى من نسبة الذكور لديها. أما بالنسبة إلى مشاركة المرأة العربية في الميدان الاقتصادي، فقد ذكر أنها الأضعف بين نساء العالم؛ كما إن نسبة البطالة لديها مقارنة بالرجل، هي الأعلى، وتتراوح ما بين الضعفين والخمسة أضعاف. وفي السياق ذاته، ذكرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» (التابعة للجامعة العربية والمقيمة في تونس)، في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٦، أن عدد الأميين العرب ناهز ٧٠ مليون شخص، وأن هذا العدد في تزايد مستمر؛ وهو ما بدا جلياً بالفعل، في تقريرها الصادر مؤخراً في عام ٢٠٠٨، الذي أشار إلى وصول الأميين العرب إلى قرابة ١٠٠ مليون نسمة (من أصل ٣٥٥ مليوناً)؛ وتتراوح أعمار ٧٥ مليوناً منهم، بين ١٥ و ٤٥ عاماً، نصفهم من النساء. وعليه، أكدت «الألكسو» أن هذه المعدلات المرتفعة للأمية في البلدان العربية «تعبّر عن فجوة تنمية عميقة تؤثر على تطوّر المجتمع العربي... كما تترتب عنها نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة». ولأجله، تعمل المنظمة على تقديم الخطط والآليات والنصائح والدراسات. ومع ذلك، يبقى هذا المعدل يفوق المتوسط العالمي بمرتين! هذا مع الإشارة إلى أن بعض دول العالم أصبحت، اليوم، تعرّف الأمي بأنه الشخص الذي لا يستطيع التعامل مع الحاسوب، انظر: <http://www.amanjordan.org/a-news/wmview.php?Art ID = 17946> .

لجهة عدم الاهتمام بتعديل التشريعات الانتخابية، بما يتيح توفير العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين جميعهم. فضلاً عن ذلك كله، هناك عوامل أخرى لا تشجع المرأة كثيراً على التوجه ناحية العمل السياسي، وهي تتجلى في ضعف الحياة الحزبية في البلدان المتخلفة، وعجز الأحزاب عن تقديم الدعم اللازم لتمكين المرأة من العمل السياسي، إن من ناحية إعدادها للترشيح النيابي، أو لجهة مساندتها في ذلك معنوياً أو حتى مادياً.

ولدى التدقيق ملياً في دراسة أوضاع المرأة في المجتمع العربي، يتبين أنها في أغلب الدول العربية، قد نالت حقوقها السياسية بالمساواة مع الرجل منذ أواسط القرن الماضي، وذلك من الناحية الدستورية على وجه الخصوص. واستطاعت، في معظم الأحيان، أن تتخطى الحواجز التي كانت تحول بينها وبين العمل خارج المنزل، وبدأت تتوجه نحو شق طريقها ناحية المشاركة السياسية. غير أنها في الواقع الفعلي، لم تستطع ممارسة حقوقها كاملة، وفق ما نصت عليه الدساتير والشرع والمواثيق الدولية، ولم تحظ بفرصتها لإظهار مدى كفاءتها في المجال السياسي. هذا ما يوضحه مختلف التقارير السنوية الصادرة عن الأمم المتحدة حول «التنمية البشرية»، مثال ما ورد ضمن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، لناحية أن المرأة العربية بوجه عام، قد أحرزت مكاسب هامة، إلا أنها لم تتوصل بعد إلى الاستفادة الكاملة من إمكاناتها. كما أشار إلى ذلك أيضاً، المنتدى الاقتصادي العالمي، في بيانه الصادر عام ٢٠٠٦، حيث ذكر أن مستوى التقدم البشري لدى النساء العربيات يبقى ضعيفاً وإمكانات تطويره غير مستغلة، وذلك رغم استفادة الكثيرات من تحسين استقلالهن المالي. وقد أعرب معدو هذا التقرير الأخير عن أسفهم إزاء وضع المرأة العربية، لإيمانهم الشديد بأن تحسين أوضاع البلد ككل مرتبط بالضرورة بتحسين أحوال المرأة. هذا ما أكدته أيضاً، معظم التقارير والبيانات الأخرى الحديثة، ومنها «المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧»، الصادر أيضاً عن المنتدى الاقتصادي العالمي نفسه؛ حيث أشار إلى أن الدول العربية ما تزال في أدنى المستويات مقارنة بدول العالم الأخرى، رغم تقدمها البطيء جداً، على صعيد المعدل العالمي في مجالات المشاركة والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي^(٢٤).

خاتمة

يبدو من الواضح جلياً، بعد البحث والتدقيق، أن المرأة العربية عموماً، ما زالت تعيش الغبن والتمييز بينها وبين الرجل بمختلف أشكاله، إن من ناحية التمتع بالحقوق المدنية، أو من ناحية التوظيف وتوابعه من أجور وترقية وغيرها. وما يزال حقها في التعلم مهدوراً في أكثرية البلدان العربية، وما يزال أغلب الرجال يرفضون فكرة مشاركتها لهم في الحياة السياسية؛ لأن جهلهم أو أنانيتهم، أو ربما تسليمهم بالأمر الواقع، يدفعهم إلى النظر إليها

وفق النظرة التقليدية التي تناسبهم. فلا يعيرون اهتماماً لما ترغبه هي، ولما لديها من كفاءات وقدرات مناسبة للعمل العام، وربما بشكل أفضل منهم أحياناً. غير أن هذا لا ينفي بالطبع، وجود رجال آخرين متنوّرين، لا يرون أية مشكلة في تقبّل فكرة وجود المرأة إلى جانبهم في المجالس التمثيلية والوزارية؛ ما بل إنهم في الغالب يحبّذون ذلك ويعملون على تحقيقه، إدراكاً منهم جدوى تفعيل دورها في استنهاض المجتمع في شتى ميادينها. ولكن يلاحظ أحياناً، أن بعض هؤلاء الرجال الواعين لأهمية دور المرأة في بناء المجتمع، يظهر منتهى القسوة لحظة اختيار إحداهن لتولّي منصب رسمي أو ملء مقعد نيابي؛ فتراهم إذ ذاك، وكأنهم يضعونها تحت المجهر، للتحريّ عن شروط صعبة لديها، تقارب حدّ الكمال، في حين أنهم لا يأخذون بهذه الشروط الدقيقة ذاتها عند اختيارهم رجلاً للمهمة ذاتها. وكأن المطلوب من المرأة دوماً، أن تكون مثالية في كل ما تقوم به من عمل داخل البيت أو خارجه، وإلا فلن يكون حضورها مقبولاً إلى جانب الرجل، في أي مجلس تشريعي أو في أي منصب سياسي. وهنا لا بد من التشديد، على أنه ليس المقصود بتاتاً، جواز الإتيان بأي امرأة كانت، إلى أي منصب نيابي أو سياسي، لمجرد كونها امرأة، ولو أنها لا تملك الأهلية والكفاءة المطلوبتين؛ لا بل ينبغي اختيار المرشحات الملمات بقضايا المجتمع واحتياجات المواطنين، وممن لديهن الهمة والحماسة للتعاطي بالشؤون العامة. إذ لا يفترض في النائبة أن تكون على دراية بكل موضوع يطرح أمامها للتشريع فيه؛ تماماً كما ليس ذلك مطلوباً من النائب الذكر أيضاً. لأن باستطاعة النائب دوماً، أن يحيط نفسه بفريق عمل متخصص، ويستعين بلجان فنية وتقنية تدعمه وتنير له سبل عمله التشريعي. وبإمكانه أيضاً، حضور بعض النشاطات والمحاضرات والدورات التدريبية، التي توفر له الفرص من أجل الاستزادة بالمعرفة، بما يفيد تحسين عمله التشريعي والسياسي^(٢٥). فالتخصص في العلوم السياسية، مثلاً، على أهميته، ليس شرطاً من شروط العضوية في المجالس النيابية؛ وإنما يكفي النائب (خاصة في البلدان النامية) التزوّد بشيء من العلم والثقافة العامة، والتحلّي بحسّ المسؤولية والنزاهة والقدرة على تحسّس مشاكل الوطن والمواطنين، والتمتع بروح العطاء في سبيل الخدمة العامة. وهذه كلها صفات تنبع من شخصية الإنسان - رجلاً كان أو امرأة - وتؤهّله ليكون أهلاً لحمل لقب نائب عن الشعب الذي يعطيه ثقته. ولا شك في أن انتماء النائب إلى أحزاب عقائدية، إذا ما وجدت، يساعده بشكل كبير على حل الكثير من العقبات المتعلقة بجهله أحياناً بعض الاختصاصات المختلفة الخاصة بالعملين السياسي والتشريعي ■

(٢٥) انظر: بلقيس بدري، «الحصص الانتخابية للمرأة في قانون الانتخابات المرتقب في السودان»، مؤسسة فريدريتش إيبيرت (٢٠٠٧)، < <http://www.fessudan.org/arabicsite/publications&documents.php> > .